مسار العلاقة بين السلطة الزمنية والسلطة الدينية من خلال أنموذج إيالة الجزائر العثمانية

The path of the relationship between temporal power and religious authority through the Algerian eyelet model

غراف هجيرة (*) [1]،
[1] جامعة وهران1 أحمد بن بلة، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ، ghouraf.hadjira@edu.univ-oran1.dz

تاريخ الاستلام: 14 /2020/08 **تاريخ القبول**: 2020/09/28

ملخص:

عرفت الفترة العثمانية في الجزائر تحالفا بين السلطة الزمنية والسلطة الدينية على مراحل تاريخية، تميزت المرحلة الأولى منها بقوة التحالف وقوة التأثير الديني على المجتمع على اعتبار رمزية المجال الديني في تثبيت وتقبل السلطة العثمانية، لكن ما لبث هذا التحالف أن اتجه نحو التوتر متأثرا بالسياسة العثمانية التي تأثرت رمزيتها القائمة على الحماية في المخيال الجماعي.

يهدف هذا المقال إلى استقصاء موقف الاسطوغرافيا التي عبرت عن طبيعة العلاقة بين السلطة الدينية والسلطة العثمانية من خلال تحليل الأوضاع التي ميزت فترة التحالف وفترة الصراع، على أن موقفها من العلاقة بين السلطتين اختلف باختلاف المشارب الفكرية والدينية لمجموع الكتاب والمؤرخين، وعلى هذا الأساس تعرض هذه الورقة بعض النماذج من الكتابات بمنهج تاريخي تحليلي وصفي، إضافة إلى المنهج المقارن.

الكلمات الدالة: الجزائر.، السلطة العثمانية.، السلطة الدينية.، التحالف.، الصراع.

Abstract:

The Ottoman period in Algeria knew an alliance between the temporal power and the religious authority on historical stages, the first phase of which was marked by the strength of the alliance and the

(*) المؤلف المرسل: غراف هجيرة: ghouraf.hadjira@edu.univ-oran1.dz

strength of the religious influence on society considering the symbolism of the religious sphere in establishing and accepting the Ottoman authority, but this alliance soon turned towards tension.

This article aims to investigate the historiography that expressed the nature of the relationship between religious authority and the Ottoman authority. This paper presents some examples of writings with historical, analytical, descriptive and comparative method.

Keywords: Algeria; Ottoman authority; the religious authority; the alliance; the conflict.

---

1. مقدمة:

تزامن انضمام الجزائر للدولة العثمانية مع الصراع الاستراتيجي بين العالم الاسلامي والعالم المسيحي، الذي أخذ طابعا دينيا، تفاعلت ضمنه القوى الفاعلة في حوض البحر الأبيض المتوسط بعد سقوط الأندلس، والذي مهد لعثمنة الجزائر والفضاء المغاربي تدريجيا من خلال دور الإخوة بربروس، الذين نجحوا في مجابهة النظام القبلي عن طريق التحالف مع السلطة الدينية في الجزائر، التي ساهمت في تثبيت السلطة العثمانية في هذه الإيالة الناشئة، واعتبرت سياسة التحالف هذه بمثابة الأرضية التي سيعتمد عليها الأتراك في إستمالة القوى المحلية إلى جانبهم بما يخدم سلطتهم الزمنية، خاصة بعد نجاحهم في توظيف الشرعية الدينية المستمدة انطلاقا من اعتبارهم ورثة الخلافة العباسية بعد دخولهم مصر، وما تبعها من آثار دينية وسياسية على الصعيد الإسلامي بعد التفاعل مع القضية المحورية في هذه الفترة وهي القضية الأندلسية، وقد اختلفت نظرة الكتابات التاريخية ومجموع المنتوج المعرفي حول الفترة العثمانية لطبيعة العلاقة بين السلطة العثمانية والسلطة الدينية في إيالة الجزائر، وذلك طبقا لموقف الاسطوغرافيا المحلية والأجنبية من التواجد العثماني في الجزائر.

سنحاول ضمن هذه الورقة التطرق لمسار وطبيعة العلاقة بين السلطة العثمانية والسلطة الدينية من خلال إشكالية التحالف بين السلطتين، ومعالجة إشكالية تتمحور حول أثر التحالف والصراع وانعكاساته على المجتمع الجزائري في الفترة العثمانية وأثر ثنائية السلطة على النسق السياسي والاجتماعي، من خلال نظرة الاسطوغرافيا لهذا الموضوع وموقفها منه، فكيف تميزت طبيعة العلاقة بين السلطة الزمنية والسلطة الدينية؟ وعلى أي أساس قام التحالف بينهما؟ وهل كانت علاقات التحالف علاقات تلقائية أم أنها كانت علاقات مشروطة؟ وهل نجح العثمانيون في الحفاظ على نسق هذه العلاقات المندرجة ضمن مفهوم التحالف؟ سنحاول الإجابة عن هاته التساؤلات من خلال إتباع المنهج التاريخي التحليلي الوصفي، إضافة إلى عرج بعض النماذج والكتابات التاريخية لمقارنة مختلف التصورات المعرفية حول إشكالية بحثنا، للخروج بنتائج ومقاربات لا تعتمد على النظرة الأحادية.

2. دور السلطة الدينية في تثبيت السلطة العثمانية في الجزائر

عرفت الفترة التي سبقت ارتباط الجزائر بالدولة العثمانية فراغا سلطويا على مستوى الهرم الأعلى في السلطة، وعجزت هذه السلطة عن الدفاع عن الجزائر في ظل الصراع المتوسطي الذي طبع العلاقات بين الضفتين الشمالية والجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، والتي شكل فيها العامل الديني محور هذا الصراع خاصة بعد سقوط الأندلس وتفاعل القوى الفاعلة مع القضية الأندلسية حسب ما يقتضيه الصراع الحضاري والديني بين العالم الإسلامي والعالم المسيحي.

وفي ظل فراغ السلطة في مفهومه السياسي، عرف الجانب الديني في هذه الفترة مرحلة من التقليد والركود في الإبداع وجمودا فكريا، انعكس على مجموع التصورات حول الجهاد ضد القوى الصليبية، في حين تبنت العديد من القوى الدينية الدفاع عن الجزائر تحت مفهوم الجهاد، كدوائر تأثير في المجتمع، لامتلاكها لرأسمال رمزي ومعنوي استطاع تجاوز رأسمال العنف، في ظل غياب الإمكانيات المادية لمجابهة القوى المسيحية التي استكملت وحدتها السياسية واتجهت نحو التوسع مستغلة فقدان عوامل الاندماج المغاربي بين الدويلات المغاربية الثلاث التي انبثقت عن سقوط

الموحدين، ما خلق بيئة القابلية للاستعمار، وتراجع المواقف الجماعية لصالح المواقف الانقسامية.

على هذا الأساس عانت السواحل الجزائرية من التهديدات الصليبية، إضافة إلى التهديدات المغاربية، في إطار الصراع حول مناطق النفوذ، والتمدد الإقليمي، تحت مسمى الصراع الحضاري والترابي، الذي أخذ صبغة دينية، ذات أبعاد جيوستراتيجية واقتصادية، هذا تفاعل مع ظهور القوة العثمانية في شرق المتوسط، والتي نجحت في توظيف الخطاب الديني في دخولها لمصر، ما نتج عنه تبني تصور تاريخي مستقبلي يقضي بربط عدد من الدول الإسلامية بالدولة العثمانية بما فيها الجزائر، وقد أسقطت الدولة العثمانية النموذج الديني العثماني على المناطق التي دخلتها، بعد نجاح عهود الجهاد الأناضولي، الذي لا ينفصل في معالمه عن الجهاد المغاربي.

انطلاقا من هذا ساهم العامل الديني إلى جانب العوامل الجيوستراتيجية في التقريب بين الجزائر والدولة العثمانية، وذلك انطلاقا من استنجاد سكان الجزائر بالأتراك، الذين عرفوا في التراث المتوسطي والمأثور الشعبي بأصحاب اللحية الحمراء "الإخوة بربروس"، والذين ساهموا انطلاقا من الارتباط الديني وتأثير الظروف الداخلية للجزائر في ربط مصير الجزائر بالدولة العثمانية، من خلال رسالة الاستنجاد بالسلطان العثماني سليم الأول سنة 1519م، موقعة من طرف أعيان وعلماء الجزائر، بعد سلسلة من الأحداث التي تميزت باستمرارية الصراع حول السلطة وتضارب المصالح الآنية، هذا الصراع تفاعلت ضمنه القوى الدينية من خلال إشكالية الصراع والتحالف مع الإخوة بربروس، والتي أثرت على واقع الجزائر الداخلي والذي انعكس على واقعها الخارجي، بسبب قابلية الوضع الجزائري للتفاعل مع مختلف المتغيرات والمؤثرات الداخلية والخارجية، وإستمرارية الرواسب السياسية لذهنية الصراع في المغارب.

شكل هذا الاتصال أهمية سياسية كبيرة من خلال التأسيس لسلطة شرعية في الجزائر، مستمدة من تأثير المعطى الديني على المعطى السياسي، وساهمت في تشكيل سلطة عسكرية نقلت الجزائر من مرحلة المركنتيلية المتواضعة إلى مرحلة التأسيس لوجود عسكري قوي، سيفرض نفسه في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وستلعب الجزائر بفضل مؤسستها

العسكرية دورا هاما في ترسيخ مكانتها في المنطقة في ظل المتغيرات السياسية والاقتصادية والإستراتيجية.

إن قرار خير الدين بضرورة إلحاق الجزائر بالدولة العثمانية جاء في ظل استمرارية الصراعات الداخلية حول السلطة وتصاعد وتيرة التهديدات الخارجية كما عبر عنها "بن رقية التلمساني"[1]، مقابل ضعف الجبهة الجزائرية المقاومة وغياب دور المؤسسة العسكرية، وعدم وجود إمكانية للتحالف مع الدويلات المغاربية، في حين شكلت الدولة العثمانية قوة عسكرية من شأنها إدارة الصراع الحضاري الاستراتيجي في المنطقة وتغيير موازين القوى من جهة، ومن جهة ثانية شكلت الجزائر قاعدة إستراتيجية مهمة بالنسبة للدولة العثمانية وتأمينا لحدودها الغربية.

وعلى هذا الأساس سوف تتحقق الوحدة السياسية والجغرافية[2]، وستصبح إيالة الجزائر "نوبة عثمانية"[3]، تساهم في صناعة السياسة الإقليمية والدولية لغرب المتوسط[4]، والتي ستفرض وجودها العسكري في المنطقة عن طريق جيشها البري وأسطولها البحري، حيث أطلق عليها لقب "بلاد الجهاد" وعلى مؤسستها العسكرية "أكبر مدارس الإسلام البحرية"[5].

فبعد التحاق الجزائر بالدولة العثمانية، أصبحت الجزائر أول إقليم عثماني في المغرب الإسلامي، وقوي موقف خير الدين[6]، الذي اتجه نحو توحيد القوة الداخلية للسلطة والمجتمع من خلال الجمع بين أسلوبي الاستمالة والقوة في التعامل مع القوى الداخلية الفاعلة، والتي تأرجحت علاقاتها مع خير الدين وموقفها من الاتصال الجزائري العثماني ما بين التأييد والمعارضة.

حيث استطاع خير الدين استمالة العلماء وبعض شيوخ القبائل عن طريق التودد لهم باعتبارهم حلقة وصل بينه وبين السكان في إطار سعيه للحصول على التأييد الشعبي لإضفاء الشرعية على سلطته من جهة، ومن جهة ثانية تدعيم المؤسسة العسكرية وتقوية الجيش، ذلك أن معظم القبائل المحلية في الجزائر في هذه الفترة شكلت أرستقراطية حربية ضخمة، وعلى هذا الأساس دخلت أهم الأسر العسكرية في الشرق الجزائري والغرب الجزائري عهدا جديدا مع العثمانيين[7]، وشكلت العديد من القوى الدينية

أرستقراطية دينية، مرتكزة على عناصر الشرف الديني والمرابطي، وعلى رمزية المؤسسات الدينية من زوايا ومساجد، التي تعدت وظائفها الدينية.

وعلى هذا الأساس شكل الرابط الديني عاملا مهما في السياسة التي اتبعها خير الدين في استمالة وكسب تأييد السكان عن طريق توظيف مصطلح الجهاد ضد القوى الأجنبية واستغلال رمزية المؤسسات الدينية في المجتمع الجزائري وعلى رأسها الزوايا في التأسيس لخطاب ديني من طرف المرابطين وشيوخ الزوايا؛ الذين اعتبروا بمثابة واسطة بين خير الدين والأهالي خاصة في المناطق المعزولة[8]، ذلك أن الوجود العثماني في الجزائر خلق علاقة جدلية بين السياسة والنخب، والتي بإمكانها أن تشكل عاملا إيجابيا وسلبيا على المشهد السياسي والثقافي[9]، كما سمح الرابط الديني للعديد من شيوخ القبائل ورجال الدين بالتخلي عن زعمائهم المحليين، والانضمام للقوى العثمانية تلقائيا[10].

أدرك الأتراك العثمانيون منذ بداية تواجدهم في الجزائر دور الجانب الديني في دعم وتثبيت سلطتهم، فقد عمل الإخوة بربروس على التقرب من رجال الدين، الذين أضفوا شرعية دينية على تواجدهم في الجزائر انطلاقا من اعتبارهم مجاهدين ضد القوى الصليبية، هذه الشرعية الدينية أسست لحالة سوسيوسياسية تقضي بتقبل الحكم العثماني، هذا من جهة، ومن جهة ثانية شكل دور السلطة الدينية عاملا في إدارة وتثبيت السلطة السياسية الوافدة على هذا الفضاء الجغرافي من خلال دور العلماء ورجال الدين في التفاعل مع القضايا السياسية عن طريق الإفتاء لصالح العثمانيين، والتوسط بينهم وبين المجتمع، على اعتبار رمزية الجانب الديني وتجذره في المجتمع المحلي.

حيث تذكر المصادر التاريخية أن الإخوة بربروس نجحوا في استمالة القوى الدينية لصالحهم، من خلال إضفاء الشرعية على الأعمال العسكرية والسياسية لهم، إضافة إلى تفاعلهم مع القضية الأندلسية، التي مثلت محور الصراع بين العالم الإسلامي والعالم المسيحي، خاصة بعد ظهور الدولة العثمانية كوريث للعالم الإسلامي بعد سقوط الخلافة العباسية، ومن بين مظاهر الدعم المقدم من علماء ورجال الدين هي الإفتاء لخير الدين بحرمة مغادرة الجزائر بعد استفحال مظاهر الصراع الخفي وتعفن الجو السياسي في إطار صراع الإمارات المحلية مع السلطة الزمنية الوافدة

التي هددت مصالحهم، والتي اضطرت خير الدين إلى محاولة مغادرة الجزائر.

في حين أن السلطة الدينية حسب ما يذكر صاحب "الغزوات"، كان لها دور في الضغط على خير الدين، من خلال الإفتاء ببطلان جهاده في مكان آخر غير الجزائر، على اعتبارها أكثر منطقة تحتاج للجهاد ضد القوى الصليبية في ظل استمرار توافد الأندلسيين الفارين من الاضطهاد الصليبي[11]، فالإفتاء له في هذه الفترة هو الذي عجل باستنجاد خير الدين بالسلطان العثماني كما أشرنا سابقا، وذلك من خلال توظيف دور السلطة الدينية الداعمة لتواجده والمصرة على بقائه في موافقتها على طلب العون من السلطان العثماني، وهذا ما سيضفي شرعية دينية وسياسية على حكم خير الدين.

من مظاهر دعم السلطة الدينية للسلطة السياسية في هذه الفترة من خلال الإفتاء، هي الفتوى التي تعلقت بحوالي ستة وثلاثين ضابطا إسبانيا تم أسرهم خلال إحدى الحملات الإسبانية على الجزائر، والذين طالب الملك شارلكان بتسليمهم مقابل فدية تقدر بمائة ألف قطعة ذهبية، غير أن العلماء أفتوا بعدم جوازها، وذلك تبعا للخطر الذي من الممكن أن يشكله هؤلاء الضباط على الجزائر مستقبلا في حال رجوعهم إلى إسبانيا في ظل استمرار مظاهر الصراع، وعلى هذا الأساس أمر خير الدين بإعدامهم عملا بتلك الفتوى[12]. كما عملت السلطة الدينية على التوسط بين خير الدين والأهالي الثائرين على سلطته من خلال طلب العفو، وتجسد ذلك في توسطهم لزعماء تلمسان الثائرين، في حين أفتوا بإعدام الثائرين الذين رفضوا الخضوع لسلطة خير الدين[13].

3. طبيعة ومسار العلاقة بين السلطة الدينية والسلطة العثمانية

1.3. التحالف بين السلطة الدينية والسلطة العثمانية:

عرفت الجزائر في الفترة العثمانية انتشارا واسعا للمؤسسات الدينية، والتي اضطلعت بأدوار اجتماعية وسياسية وثقافية مفصلية لإعادة التوازن للبنى الاجتماعية، وشكلت امتدادا لدور السلطة الدينية في دعم الدخول العثماني للجزائر وتثبيت السلطة العثمانية فيها، من خلال قوة الرباط الروحي من جهة، ومن جهة ثانية اعتمدت السلطة العثمانية على الوزن الروحي والمعنوي للعائلات الدينية والمرابطية[14]، وقدرتها على التأثير

على المجتمع من أجل ضمان استمرارية وجودها انطلاقا من توظيف السلطة الدينية لصالحها، والتي انطلاقا من العامل الديني المشترك سخرت إمكانياتها الرمزية والمادية لمساندة العثمانيين في سعيها نحو دعم الجهاد ضد القوى الصليبية من جهة، وكذا رغبتها في تحصيل مكاسب مادية من امتيازات ونفوذ من جهة أخرى.

وعلى هذا الأساس شكلت المؤسسات الدينية تنظيما لسلطة القبيلة وللسلطة الروحية، من خلال مساهمتها في بروز إيديولوجية على المستوى المجتمعي، أرست عن طريقها نمط علاقات تجمع بين ما هو روحي وما هو مادي(15)، واتجهت نحو تفعيل شبكة علاقات سياسية خارج المجال الديني بدعمها للسلطة السياسية في إطار تعدد أطراف الموقف الصراعي.

إن طبيعة العلاقة بين السلطة الدينية والسلطة السياسية ممثلة في العثمانيين، اختلفت باختلاف المؤثرات العارضة والظروف المحيطة والمؤثرة في إيالة الجزائر وفي طبيعة المجتمع المحلي، حيث سعى العثمانيون نحو الحفاظ على دور السلطة الدينية لضمان استقرار حكمهم وضمان إستمرارية النظام الجبائي، خاصة وأن المناطق الريفية كانت مصدر دخل هام للسلطة العثمانية والتي تميزت بحضور قوي للمؤسسات الدينية ونشاط الزعماء الدينيين في إطار تحكم السلطة الأبوية والإثنية في طبيعة العلاقات وفق ما تقتضيه الضوابط الدينية، بحيث حاولت السلطة العثمانية اختراق المجالات الريفية عن طريق الآلة الجبائية بدعم من السلطة الدينية من جهة.

ومن جهة ثانية عملت على الإبقاء على التوتر بين السلطة والمجتمع عن طريق توظيف القوة في جباية الضرائب، مستندة على القوى الدينية التي أخذ موقفها يتأرجح ما بين دعم السياسة الجبائية والمالية للعثمانيين على حساب الأهالي حفاظا على الامتيازات المحصلة هذا ما خلق عناصر أزمة بنيوية بعد أن بدأ النفوذ الروحي للزعماء الدينيين يتناقض وتصورات البنى الاجتماعية، وما بين مساندة الأهالي في الثورة على العثمانيين بعد أن أثقلت السلطة العثمانية كاهل السكان بالضرائب، ذلك أن تمثلات السلطة الدينية كانت راسخة في المخيال الجماعي للأفراد كرمزية للحماية والتضامن على اعتبار قدسيتها بالنسبة للمجتمع الجزائري في هذه الفترة.

وفي نفس السياق شكلت المناطق الجبلية مصدر تموين هام للصناعة الحربية العثمانية في الجزائر، في إطار التوجه العسكري للسياسة العثمانية في الجزائر وخارجها، والذي فرض عليها مواكبة تطور الصناعة الحربية الأوروبية وتوجيه إمكانياتها نحو أسلوب الإنتاج الحربي، خاصة ما يتعلق بصناعة السفن الحربية في ظل النشاط البحري الذي شكله الأسطول العثماني وأسطول الإيالة الجزائرية، وعلى هذا الأساس عملت السلطة العثمانية على تسييس علاقاتها مع القوى الدينية في منطقة القبائل من خلال نظام "الكراستة"، الذي يقضي بتموين ترسانات صنع السفن بالخشب اللازم، مقابل حصول القوى الدينية المؤثرة في المنطقة على امتيازات مادية هامة.

تجسد نظام الكراستة في الاتفاق الموقع بين السلطة العثمانية والمقرانيين في بجاية وجيجل[16]، مستغلين النفوذ الروحي والديني للمرابط "سيدي محمد أمقران" في المنطقة، لاستغلال غابات المنطقة ذات الجودة العالية في صناعة السفن ومواد البناء[17]، هذا الإتفاق يلتزم فيه المقرانيون بتوفير الخشب اللازم حسب المقاييس المتفق عليها[18]، وحماية العمال التابعين للسلطة القائمين على مصلحة الكراستة[19]، مقابل اقتطاع السلطة لأراضي زراعية لهم في مناطق واقعة بين سطيف ووادي زناتي[20]، وإعفاءات جبائية[21].

على هذا الأساس أصبحت العلاقة بين المرابط والمجتمع علاقة ممأسسة بتدخل السلطة السياسية في توجيهها لصالحها أو الوقوف للحد من تأثيرها عليه، بهذا لم تعد هذه العلاقة حسب تعبير العديد من الكتاب والمفكرين تعبر عن حاجة عقائدية وسيكولوجية لأجل الحماية وإتقاء الشرور[22]، وإنما تعدتها نحو التأسيس لأستقراطية دينية لها وزنها الإجتماعي، وأضحت جاهزة لتعلب دورا سياسيا وعسكريا إلى جانب السلطة السياسية.

إن نظام الكراستة الذي طبقه العثمانيون في الجزائر يعتبر مظهرا من مظاهر محاولة العثمانيين إسقاط نموذج حكمهم في الأناضول والمناطق الأخرى التابعة لهم على إيالة الجزائر، فقد عكس هذا النظام معالم التحالف مع القوى الدينية لتحقيق مصالحها المختلفة، ومع إدراك العثمانيين لدور

العامل الديني في خدمة سياستهم، تظهر دولتهم كدولة ثيوقراطية، تستمد شرعيتها انطلاقا من الدين الإسلامي ومن دعم رجال الدين.

بهذا اتجهت السلطة العثمانية في الجزائر إلى إستمالة القوى الدينية من خلال العديد من الآليات، حيث عملت على إثارة العاطفة الدينية والحماس الديني ضد القوى الصليبية، واستغلاله لكسب المزيد من التأييد والدعم من السلطة الدينية في تقبل الشعب للحكم العثماني، وهذا ما جسدته الأهازيج الشعبية التي ميزت الفترة العثمانية الأولى، كما عملت السلطة العثمانية على التقليل من حدة الصراع بينها وبين المجتمع في الفترات الأخيرة من عمر الإيالة الناتجة عن حدة الإجحاف الضريبي من خلال استغلال العاطفة الدينية التي تجسدت جليا في عملية فتح وهران مثلا والتي انعكست أيضا في الأشعار والأهازيج الشعبية الحماسية التي لا تزال راسخة في الموروث الشعبي الجزائري.

في هذا السياق تجدر الإشارة إلى بعض الأمثلة عن العائلات المرابطية التي ساندت العثمانيين ببايلك الغرب، من بينها عائلة "سيدي بو عبد الله المغوفل"، وعائلة "سيدي أحمد بن يوسف الملياني الراشدي"، كما عملت العديد من العائلات المرابطية على التوسط بين الأطراف المتنازعة عقب ثورات الطرق الصوفية مثل ثورة درقاوة وثورة التيجاني [23].

كما استطاعت السلطة العثمانية كسب ولاء أهم الأسر المرابطية والدينية في بايلك الشرق، من بينها أسرة "عبد الكريم الفكون" في قسنطينة، والتي دخلت في حلف مع العثمانيين منذ بداية تواجدهم إلى غاية نهايته، غير أن هذا لم يكن يعني غياب مظاهر النقد الموجه للعثمانيين من طرف هذه الأسرة الدينية، حيث يذكر "أبو القاسم سعد الله" أن "عبد الكريم الفكون" قد انتقد علماء وقته في تقربهم إلى الولاة، وحسب رأي "سعد الله" فإن هؤلاء العلماء كانوا يتنافسون عن طريق الفتنة والوشاية وليس عن طريق الكتابة نثرا أو شعرا، ولو وجد العلماء مجالا للتنافس بالشعر لاتخذوه وسيلة للشهرة بدل المؤامرة[24].

إلى جانب سعي السلطة العثمانية لاستغلال العاطفة الدينية لخدمة سياستها، فإنها عملت أيضا على منح الامتيازات المادية المعنوية للأسر الدينية ورجال الدين، وربطتهم بالمناصب الإدارية والشرفية، عن طريق العلاقات المشروطة التي تقضي بالحفاظ على الامتيازات الموروثة لهذه

الأسر مقابل محافظتها على ولائها للعثمانيين ومساندتهم في الحفاظ على سلطتهم ضد أي مظهر من مظاهر التمردات المحلية[25]، دون منحهم أي نفوذ سياسي فعلي، وبقيت السلطة العثمانية منغلقة على العنصر التركي ولم تسعى لربط سلطتها الفعلية بالعنصر المحلي مهما كانت طبيعة الخدمات التي يقدمها.

هذه الامتيازات تمحورت أساسا حول الامتيازات الإدارية والاقتصادية والاجتماعية والأدبية، واستنادا لها يتجلى الوضع الاجتماعي المميز للعائلات المرابطية، هذا ما ساهم في تحولها حسب تعبير بعض الباحثين من وضعها الأصلي المرابطي إلى الوضع المخزني، تحول ناتج عن تراكم لرأسمال رمزي مرتكز على الجينالوجيا والبركة، وعلى هذا النفوذ الديني يتأسس نفوذ أفقي يتمثل في ميل العائلة المرابطية لممارسة السلطة الزمنية، ويعتبر تزعم عائلة "ولد سيدي العربي" في بايلك الغرب للسلطة الشرفية خلال الفترة العثمانية النموذج الأمثل لتحول عائلة مرابطية إلى عائلة مخزنية[26].

أما الامتيازات الأدبية فإنها تمحورت حول منصب "شيخ الإسلام" الذي منح للأسر الدينية مثل أسرة "الفكون"، هذا المنصب كان حسب القوانين العثمانية من حق المفتي الحنفي دون غيره، وقد تم منحه لهذه الأسرة كلقب تشريفي احتراما للمكانة الدينية والوزن الثقافي والسياسي الذي تمثله الأسرة الدينية بالنسبة للسلطة العثمانية[27].

بهذا تعدى دور شيخ الاسلام في إيالة الجزائر الجانب الديني إلى الاضطلاع بأمور الإدارة والحياة السياسية، وهذا ما تجسد في إقناع سكان قسنطينة من طرف الشيخ "عبد الكريم الفكون" في التقرب من العثمانيين والتوفيق بين السلطة العثمانية وسكان المدينة سنة 1567م، إضافة إلى إقناعهم بفتح أبواب المدينة للعثمانيين سنة 1640م[28].

في هذا السياق تشير "جميلة معاشي" إلى أن هذه الامتيازات المادية والأدبية ساهمت في تحول الأسر الدينية على غرار أسرة "الفكون" إلى أسر إقطاعية كبرى، من خلال إشارتها إلى ضرورة الإطلاع على الأراضي التي قامت الدولة الجزائرية بتأميمها في إطار الثورة الزراعية سنة 1971م، والتي تظهر فيها الممتلكات الضخمة لهذه الأسرة من الأراضي[29]، وبالعودة إلى الأرشيفات العثمانية الخاصة بالمناطق الأخرى

من الدولة العثمانية غير إيالة الجزائر، فإن سجلات المالية تظهر العدد الكبير من التيمارات التي اقتطعتها الدولة العثمانية لعدد كبير من الموالين لحكمها، هذه السمة تقودنا إلى اعتبار السلطة العثمانية في الجزائر تعبر عن نمط عثماني وافد على المجال المغاربي بجميع خصائصه السلطوية وثقافته السياسية.

في سياق آخر فإن توجهات السلطة العثمانية في الجزائر للتحالف مع السلطة الدينية والحفاظ على مبدأ الامتيازات، فإن السلطة العثمانية إلى جانب ذلك لا يمكن استثناؤها من مبدأ التأثر بالقوى الدينية، حيث أنه إلى جانب تأثر المجتمعات المغاربية بالسلطة الدينية وبالطرق الدينية والصوفية، فإن الدولة العثمانية أيضا انطلقت من مفهوم ديني ارتكز على الطريقة "البكداشية" التي عملت على تعبئة الجيوش باسم الجهاد، واستطاعت إستمالة الدراويش والصوفية في التأسيس لسلطتها ومكانتها، ويذكر "أبو القاسم سعد الله" في هذا السياق أن "العثمانيين في تكوينهم الديني والنفسي والحربي كانوا من أتباع الطرق الصوفية، فالطريقة البكداشية كانت منذ ظهورهم تقودهم وتؤثر فيهم وتدفع بهم إلى الجهاد والمغانم وتبارك أعمالهم، فكانوا يدينون لرجالها بالولاء ويتبركون بهم"[30].

وفي إطار الامتيازات المحصلة من طرف المرابطين فإنهم اتجهوا نحو خدمة سياسة السلطة العثمانية في الجزائر، والتغاضي عن أخطائها في حق الأهالي، كما شكلت المؤسسات الدينية ملجأ للبايات في أوقات التوتر التي كانت تميز الأوضاع الداخلية، حيث يذكر "Vayssettes" أن الباي "علي بن صالح" لجأ إلى زاوية "سيدي أحمد بن علي" الواقعة بمجانة سنة 1710م[31].

ونظرا لدور السلطة الدينية في التوسط بين السلطة العثمانية والمجتمع، فإن دورها كان مؤثرا على القبائل وحتى على الأسر النافذة، فكان المرابط على حد تعبير "حمدان خوجة " بمثابة الشخصية الوحيدة التي بإمكانها إحلال السلم بين الأطراف المتنازعة"[32]؛ كمثال على ذلك، نذكر الأحداث التي نتجت عن سوء العلاقات الجزائرية الفرنسية سنة 1637م، بحيث تم تحطيم الحصن الفرنسي بالجزائر، مما أدى إلى توقف المبادلات التجارية التي كانت تمارسها قبائل المنطقة على رأسها قبيلة الحنانشة[33]، والتي تضررت مصالحها ومداخيلها المالية[34]، مما اضطرها إلى رفض

دفع الضريبة السنوية للسلطة المركزية[35]، وشكلت مع قبيلة الدواودة الثائرة لمقتل زعيمها "ابن الصخري" من طرف العثمانيين، حلفا قبليا ضد السلطة العثمانية[36]، لم تهدأ معالم ثورته إلا بعد توسط العلماء بين القبائل الثائرة والسلطة العثمانية، حيث يشير "Berbrugger" لدور المرابطين في التوسط لإخماد ثورة "ابن الصخري" من خلال التأثير على إلغاء الجزائر القرار مع فرنسا، والذي أدى إلى إخماد هذه الثورة سنة 1644م[37]، إلى غير ذلك من الأمثلة على توسط السلطة الدينية في حل النزاعات، وكثيرا ما كانت تخدم العثمانيين.

وعلى اعتبار السمة العسكرية للفئة الأوليغاركية التركية المشكلة للسلطة العثمانية في الجزائر، فإن العثمانيين ركزوا على دعم المظاهر العسكرية، وتأثرت آليات جمع الضرائب بهذا الطابع العسكري، فعكست "المحلات" طابعا عسكريا استعراضيا، ساهم المرابطون في دعمها، والوقوف في موجه مظاهر الامتناع عن السلطة المركزية، حيث يذكر "الورثلاني" أنه ساهم في دعم السلطة العثمانية، حيث يقول: "وقد أعانني فيهم المجاهد في سبيل الله القامع للمتمردين سيدي أحمد باي، إذ نصرني وأعطى أمر المحلة في يدي وأحرقت أولاد الخلف وقرية وسر وسكانها من بني عشاش، وفي تلك السنة (1756م) جعلت عليهم وأمرت الخليفة أن يأخذ منهم مائة وسبعين إلى أن يتوبوا لله ولرسوله ويرجعوا إلى الأحكام الشرعية"[38].

كما أبقى العثمانيون السلطة الفعلية في الأرياف في يد القوى المحلية من قبائل ورجال دين، وبهذا حافظوا على البنية التقليدية للنظم القبلية من حيث التسيير والتنظيم وجمع الضرائب، وهذا ما نتج عنه حسب بعض المؤرخين تقبلا للتواجد العثماني من طرف بعض القبائل[39]، فقد كانت سمة السلطة تقوم على التوفيق بين متطلبين في الظاهر متناقضين، وهما ضمان تسيير البنيات التقليدية بواسطة اللامركزية من جهة، ومن جهة ثانية المحافظة على سلطة مركزية قوية[40].

لذلك فإن الشكل الرئيسي لهيمنة المدينة على الأرياف في المغرب، كان يمر عبر السلطة وأجهزتها، التي مثلت العنصر الأساسي في استنزاف فوائض الأرياف عبر الريع الجبائي، فالمدينة لم تدمج الأرياف في شبكة علاقاتها الهيمنية عبر التكامل التبادلي، وإنما عبر أدوات الهيمنة السياسية

والعسكرية المتمركزة بها[41]، كما يذكر "حمدان خوجة" أن: "الحامية التركية التي تتجه إلى حصن بجاية، سنويا، كانت مضطرة إلى اصطحاب مرابط، وإلا فإنها تأخذ طريق البحر"[42].

2.3. توتر العلاقة بين السلطة الدينية والسلطة العثمانية:

على الرغم من العلاقة التي جمعت السلطة الدينية والسلطة العثمانية خاصة في المراحل الأولى للتواجد العثماني في الجزائر، إلا أن مسار هذه العلاقات أصبح يتجه نحو التوتر بداية من القرن الثامن عشر، متأثرا بمجموع المتغيرات الداخلية التي ميزت المجتمع الجزائري، والتي بدأت تضغط على التواجد العثماني وسياسيته من خلال مجموع الثورات التي ميزت هذه الفترة، والتي أخذت طابعا شعبيا مؤطرا من طرف السلطة الدينية، التي بدأت مصالحها تتضرر من الممارسات السلطوية الساعية إلى تقليص نفوذ المرابطين من جهة.

ومن جهة ثانية، فإن التحالف بين السلطة العثمانية والسلطة الدينية في فترة سابقة، والذي بدأ يتفكك تدريجيا أدى إلى تحالف السلطة الدينية مع جموع الأهالي المؤيدين للزوايا، ما أحدث قطيعة بين السلطة الدينية والسلطة العثمانية، من خلال انفصال السلطة الدينية عن الجهاز الإداري والعسكري[43].

يذهب أغلب الباحثين إلى اعتبار أن التوجهات الخارجية للعثمانيين أثرت على التوجهات الداخلية، من خلال اعتبارهم أن السلطة العثمانية لم تكن تهتم بدواخل البلاد، والتي بقيت مجرد هوامش بالنسبة للسلطة المركزية، التي ركزت اهتمامها على المداخيل المتأتية من النشاط البحري، وعلى هذا الأساس فإن تثبيت سلطتها في الجزائر خلال المراحل الأولى وإلى غاية نهاية القرن السابع عشر اعتمدت على السلطة الدينية دون أن تصطدم بالعنصر المحلي، وعلى هذا الأساس لم تسجل ثورات هامة ضد سلطتها كتلك التي شهدها القرن الثامن عشر والتاسع عشر.

كتعقيب على هذا الرأي يمكن القول أن تحقيق أمن الإيالة في هذه الفترة والذي كان يتطلب تمويلا للمؤسسة العسكرية ونشاطها، وهذا ما كان مرهونا بمداخيل الخزينة، التي لم تكن متأتية فقط من النشاط البحري حسبما تركز أغلب الكتابات التاريخية، وإنما أيضا من خلال مساهمة النظام الضريبي في دعم الخزينة، حيث يذكر "Devoulx" من خلال سجلات

مداخيل البحرية أن مجموع المداخيل المتأتية من النشاط البحري كانت تقسم على الرياس، وموظفو الميناء من صناع وحرفيين وبحارة وكل المشاركين في العمليات البحرية والمشرفين عليها[44]، وعلى هذا الأساس لم تكن هذه المداخيل تكفي لدعم الخزينة أو دعم نشاطات السلطة خاصة العسكرية، في ظل عدم رتابة وثبات النشاط البحري في مداخيله ونشاطه، وتأثره بطبيعة العلاقات الخارجية والظروف المحيطة بالإيالة.

ومن جهة ثانية فإنه وعلى اعتبار تركيز العديد من الكتابات التاريخية على دور المداخيل البحرية في دعم الإيالة، فإن بعض المصادر المعاصرة للقرن السابع عشر ميلادي، الذي تميز بانتعاش النشاط البحري، تذكر بأن مداخيل الخزينة المتأتية من هذا النشاط كانت لا تكفي لصرف رواتب الجند، في حين أن المداخيل المتأتية من داخل الإيالة كانت تكفي لصرف رواتب الجند بمعدل خمس رواتب مقارنة مع السدس المتأتي من مداخيل البحرية[45]، وعلى هذا الأساس فإن هذا النشاط لم يكن يكفي لتغطية نفقات المؤسسة العسكرية على اعتبار أن النفقات الأخرى العامة كانت مصادرها مختلفة.

كما يذكر "Haedo" أن مداخيل الخزينة كانت تتراوح ما بين 400 ألف إلى 450 ألف دكا من داخل البلاد[46]، وهي نفس القيمة التي ذكرها "Dan"، بحيث تراوحت حسب رأيه ما بين 450 ألف إلى 600 ألف دكا[47]، ضمن هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن هذين المصدرين عاصرا فترة انتعاش مداخيل النشاط البحري، وقد أشارا إلى عدد كبير من مصادر الدخل المتأتية من داخل الإيالة، والأرقام التي أورداها لا تعكس ضعف المداخيل المتأتية من داخل الإيالة ولا تعكس عدم اهتمام السلطة بهذه المداخيل، في الوقت الذي ركزت فيه أغلب الكتابات على مداخيل النشاط البحري في هذه الفترة وإهمال السلطة لتلك المتأتية من الداخل.

ونظرا لهذا حرصت السلطة العثمانية على ضمان تحصيل الضرائب من داخل الإيالة، وذلك من أجل ضمان مداخيل مالية ثابتة[48]، وعلى هذا الأساس لا يمكن اعتبار فترة القرن الثامن عشر هي فترة الصراع بين السلطة الدينية والسلطة العثمانية انطلاقا من إشكالية "النظام الضريبي" الذي أرهق كاهل السكان فقط، ذلك أن السلطة العثمانية عملت على الاستفادة من دواخل البلاد منذ بدايات تواجدها وهذا ما تجسد في علاقات

التحالف مع المرابطين والأسر الدينية مقابل الامتيازات المختلفة إضافة إلى سياسة المصاهرة مع أهم الأسر الدينية، في حين أن فشل العثمانيين في ربط سلطتهم بالمجتمع وعدم انصهارهم في النسق الاجتماعي وعدم السعي لاستيعاب التنوع السكاني وصهره ضمن حكمهم أدى إلى فقدان السلطة الدينية ودوائر التأثير في المجتمع لعوامل تأثيرهم لصالح العثمانيين واتجهوا إلى التحالف مع الأهالي ضد التواجد العثماني، هذا ما خلق مظاهر الرفض التي نتجت عنها سلسلة من الثورات الداخلية ضد السلطة العثمانية، لكن تجدر الإشارة أنه في هذه الفترة قلت مداخيل النشاط البحري في ظل تراجع بحرية الإيالة الجزائرية، وعلى هذا الأساس فإن مجموع الآراء السابقة تبقى مكملة لبعضها ولا يمكن التركيز على رأي واحد دون غيره.

ومع مطلع القرن التاسع عشر انفك العقد السياسي والديني الذي جمع السلطتين الدينية والعثمانية، وبرزت من جديد الحركات الصوفية الاحتجاجية لتؤطر التذمر وتوجهه، فلعبت الطريقة التيجانية والطريقة الدرقاوية دور المحرك والمنظم لاحتجاج الأهالي وغضبهم، ولعلنا نلمس في هذا الحضور الطرقي النشيط الجذور الثقافية والبوادر الأولى لتحالف طرقي شعبي(49).

ففي عهد الباي "عصمان بن محمد" باي قسنطينة اندلعت ثورة "الشريف بن الأحرش الدرقاوي" بالشمال القسنطيني، وقتل "الباي عصمان" بوادي زهور عام 1804م، ونفس الأحداث عرفتها الجهات الغربية من الجزائر، حيث واجه خلفاء "محمد الكبير" بايلك الغرب عداء مستحكما من طرف رجال الدين وثورة عارمة ضد نفوذه تزعمها "محمد الشريف الدرقاوي"، واستمرت مدة طويلة (1805-1817) وتسببت في إضعاف قوة البايلك وإنهاك الأرياف اقتصاديا، ولم تنته هذه الثورة، حتى أعلنت الطريقة التيجانية الثورة على الأتراك بالجنوب والغرب الجزائري ابتداء من عام 1818م، ووصلوا في غاراتهم نواحي غريس وجهات التل الوهراني(50).

ومما يلاحظ أن تزعم رجال الدين للثورة ضد الأتراك لم يؤد إلى تدمير نفوذ البايلك والحد من مظالم الحكام، ولم ينتج عنه تعديل في سياستهم وأسلوبهم، وذلك لتعدد الطرق الدينية، وتباين ميولها وانحصار نفوذها في جهات دون أخرى وارتباط بعضها بأقطار خارجية، فدرقاوة تركزت في

الغرب الجزائري وعرفت بميولها المغربية، والشاذلية ظلت محصورة في الجهات الشرقية والجنوبية الشرقية من البلاد، وعلى اتصال بإيالة تونس، أما التيجانية، فبقيت معزولة في الجنوب ومتوجهة إلى واحات الجنوب وأقطار السودان، بينما اتخذت الطريقة الرحمانية المنتشرة في الجهات الوسطى والشرقية في أغلب الأحيان موقفا حياديا ولم يتول أمرها شيوخ معادون للحكم وسلطة البايلك[51].

على الرغم من هذا فقد لعبت السلطة الدينية والمرابطية الدور الفعال في تحقيق ما عجزت عنه سلطة البايلك من خلال حشد الأتباع، وربط شبكة من "التحالفات" و"التضامنات" بين القوى القبلية، فغالبا ما يتجاوز العنف الرمزي العنف المادي، وبالرجوع للقرن التاسع عشر، نجد معظم الثورات الشعبية ضد الاستعمار الفرنسي قادتها زعامات روحية، من شيوخ زوايا ورجال الصوفية، فزوال سلطة البايلك عوض بسلطة الزاوية، وهي السلطة التي سعى الاستعمار للتخلص منها أو إخضاعها[52].

4. موقف الاسطوغرافيا من العلاقة بين السلطة العثمانية والسلطة الدينية

عرفت الفترة العثمانية انتاجا اسطوغرافيا مهما، وقد أخذت العلاقة بين السلطة الدينية والسلطة العثمانية حيزا ضمن هذا المنتوج المعرفي، الذي عبر عن هذه العلاقة طبقا لما تقتضيه التوجهات الفكرية والسياسية للكتاب والمؤرخين، وموقفهم من التواجد العثماني في الجزائر، وعلى غرار الانتاج الحديث والمعاصر حول إشكالية التحالف والصراع بين السلطة الدينية والسلطة العثمانية فإن المصادر التاريخية المعاصرة للفترة العثمانية في الجزائر أيضا عبرت عن هذه الإشكالية طبقا لموقفها من العثمانيين.

حيث يرى "ابن اشنهو" أن توسط العلماء ورجال الدين في السياق الذي أراد فيه خير الدين مغادرة الجزائر وقبول خير الدين لهذا التوسط مقابل إرسال رسالة الولاء للسلطان العثماني لطلب حمايته يعتبر مرحلة جديدة من الحكم الشرعي، في ظل تناحر الإمارات المحلية واحتجاجها على عدم شرعية حكم خير الدين[53]، وفي نفس السياق يرى "محمد دراج" في كتابه الذي خصه بالدخول العثماني للجزائر ودور الإخوة بربروس أن العلماء ورجال الدين كانوا يمثلون السند المعنوي للإخوة بربروس، ولعبوا دورا هاما في الفصل في القضايا السياسية، وهو ما شكل حسب رأيه مساهمة في إضفاء الشرعية الدينية للوجود العثماني في الجزائر[54]، بهذا

عمل العثمانيون على التحالف مع السلطة الدينية في وقت مبكر بعد أن أصبحت مصالح أصحاب النفوذ السياسي والاقتصادي تتضرر من قدوم العثمانيين، مما دفع السلطة العثمانية إلى التحالف مع رجال الدين والإعتراف بالاستقلال الداخلي والحكم المحلي لبعض الأعيان مقابل دفع الضريبة وإعلان الولاء للسلطان العثماني كما يذهب إليه "أبو القاسم سعد الله"[55]، وهذا يعني حسب رأي "محفوظ قداش" أن العثمانيين حاولوا خلق إطار طبيعي للاتصال بالداخل عن طريق السلطة الروحية وعن طريق زعماء القبائل، وهذا ما يفسر حسب رأيه نجاح العثمانيين في حكم الجزائر في الوقت الذي كان فيه عددهم محدودا[56].

على هذا الأساس فإن العديد من الكتابات التاريخية ترى أن الدخول العثماني للجزائر وتثبيت السلطة العثمانية فيها لم يكن ليحدث دون الإستعانة والتحالف مع السلطة الدينية، حيث يرى "ناصر الدين سعيدوني" أن العثمانيين اعتمدوا على المرابطين وشيوخ الزوايا كواسطة فعلية لتمثيل السلطة المركزية في الوسط الريفي شبه المغلق[57]، هذه السياسة أصبحت السمة الغالبة على طبيعة تعامل السلطة العثمانية مع هذه المناطق طيلة الفترة العثمانية في الجزائر على حد تعبير "Feraud"[58]، ونجحت السلطة العثمانية في استغلال تأثير المرابطين ورجال الدين على المجتمع في تثبيت سلطتها والسعي إلى الحفاظ على دعمها أو على الأقل كسب حياد السلطة الدينية، وعلى هذا الأساس أعطت السلطة العثمانية لسياستها في الجزائر طابعا دينيا لم يتجاهل دور القوى الدينية، التي تخدم مشروعهم السياسي العسكري انطلاقا من توظيف مصطلح الجهاد.

في هذا السياق يذهب "نيقولاي إيفانوف" إلى اعتبار المؤسسات الدينية شكلت العامل الأساسي لتبني الجهاد لحماية السواحل الجزائرية من الخطر المسيحي، وقد نادت هذه المؤسسات بالجهاد بتأطير من شيوخها، الذين كان من السهل التحالف معهم من طرف السلطة العثمانية انطلاقا من الدعوة للجهاد والتعبئة له[59]، وعلى هذا الأساس فإن التحالف بين السلطة الدينية والسلطة العثمانية حسب "ألفرد بل" حتى القرن السابع عشر عبر عن تحالف يخدم الأهالي ضد التهديدات الصليبية، على اعتبار أن العدو كان مشتركا، وانطلاقا من هذا وجد العثمانيون شرعية لحكمهم واستقرارهم في الجزائر بعد هذه الفترة[60].

هنا تكمن رمزية "الشرف والبركة" لتوظف ميكانيزم لتسيير العلاقات الاجتماعية وفض النزاعات بطرق سلمية، ونبذ العنف حسب تعبير "نور الدين بودربالة"، فكان سعي المجتمع حثيثا لإيجاد سلطة معنوية (عنف رمزي) موازية للسلطة السياسية (سلطة قهرية) من أجل تسيير المصالح، مما جعل العائلة المرابطية تلعب دور الوسيط والحكم الذي يرضى به الناس[61]، أما القيادات المحلية سواء كانت صاحبة النفوذ الديني أو النفوذ المادي فكان التعامل معها وقبولها على أساس تمرير المشروع السياسي العثماني الذي احتكرته الطغمة العسكرية[62].

وكما تطرقنا سابقا، فإن هذه العلاقة كانت علاقة مشروطة، ذلك أن السلطة العثمانية إلى جانب محاولتها إستمالة القوى الدينية لتثبيت سلطتها، فإنها اتجهت نحو توظيف نفوذ السلطة الدينية من أجل تأمين الطرق وضمان إستمرارية نظامها الجبائي، ذلك أن التحالف بين السلطة الدينية والسلطة العثمانية فتح المجال أمام العثمانيين للتوغل داخل المجالات القبيلة والريفية والجبلية، فلم تكن السلطة العثمانية تستطيع المرور بجبال البيبان وجرجرة على حد تعبير "Feraud" دون حماية المرابطين المؤثرين في المنطقة على غرار "الشيخ مولود" في بني يحيى[63]، ذلك أن هذه المناطق كانت تمون الصناعة الحربية في إطار نظام "الكراستة" كما تطرقنا سابقا.

يبدو أن موقف الاسطوغرافيا من إشكالية التحالف بين السلطة الدينية والسلطة العثمانية والتي تمحورت حول اعتبار القوى الدينية قوى مؤثرة في المجتمع الجزائري، كان موقفها من الدخول العثماني موقفا واضحا من خلال اعتبار الدولة العثمانية رمزا للحماية في ظل الصراع الديني الذي كانت آثاره واضحة على الجزائر في ظل فراغ السلطة، وعلى هذا الأساس فإن شرعية حكم الإخوة بربروس كان لابد لها من أن تستمد من العامل الديني عن طريق دور رجال الدين، باعتبارهم قوى مؤثرة، وعلى هذا الأساس حسب هذا الرأي فإن شرعية السلطة العثمانية لم تكن تحتاج لشرعية على اعتبار شرعيتها المستمدة انطلاقا من اعتبارها وريثة العالم الاسلامي بعد تسليم آخر خليفة عباسي لمفاتيح الكعبة للسلطان سليم الأول بعد الآثار المترتبة عن تحييد الخطر الصفوي و القضاء على المماليك لتنفرد السلطة العثمانية بالزعامة الروحية والدينية، بهذا فإن السلطة العثمانية حسب الكتابات التي ركزت على إشكالية "الشرعية" اصطدمت

في الجزائر بطبيعة النظام المحلي فكان لابد لها من إضفاء الشرعية على حكمها انطلاقا من الشرعية المحلية المستمدة من التأثير الديني والمرابطي في المجتمع الجزائري.

على هذا الأساس فإن أغلب الكتابات التي تطرقت للمراحل الأولى من الفترة العثمانية، وضمن هذا السياق لا نتحدث عن النماذج التي ذكرناها سابقا وإنما تعددت النماذج إذ لا يسعنا عرض عدد كبير من مجموع الانتاج الكبير الذي تميزت به هذه الفترة، لكن يمكن القول أن تطرق هذه الكتابات لطبيعة السلطة العثمانية في الجزائر في المراحل الأولى لم يخرج عن نطاق الحديث عن شرعية هذه السلطة انطلاقا من شرعية السلطة الدينية، فالسلطة الدينية على اعتبار وزنها الروحي والرمزي وشرعيتها الدينية والاجتماعية أكسبت السلطة العثمانية شرعية سياسية انطلاقا من تحالف السلطتين هذا من جهة، ومن جهة ثانية فإن سمة السلطة العثمانية في الجزائر في المراحل الأولى لم تصطدم بالواقع الداخلي وتميزت بنوع من الاستقرار على مستوى النسق السياسي والاجتماعي، وانطلاقا من هذا لم تشكل ذلك النموذج الصراعي الذي ميز الفترة الأخيرة من عمر الإيالة، والذي انعكس على تبني الكتابات التاريخية لنظرة مغايرة لإشكالية التحالف بين الديني والسياسي تبعا لتأثر موقف السلطة الدينية من السلطة السياسية، وذلك ابتداء من مطلع القرن الثامن عشر كما سبق وأشرنا.

في هذا السياق ترى الكتابات المسيحية أن الأتراك قاموا بالاستيلاء على الجزائر، وفي هذا السياق يعد كتاب "وصف إفريقيا" للإسباني "مارمول كارفخال" من الكتابات المتعصبة للدخول العثماني للجزائر والمتعصبة من التواجد الاسلامي في شبه الجزيرة الإيبيرية وشمال إفريقيا، تعصب ناتج عن الانحياز للطرف الأوروبي وتبرير ممارسته انطلاقا من الجانب الديني، أما دفاع الشمال الإفريقي في نظره يعتبر "إراقة للدماء"، "تخريبا لأوروبا"، و"سلبا للأراضي"، في حين أنه شارك في حملة شاركان على تونس، والتي تعتبر من بين أكثر الحملات الدموية في هذه الفترة، وفي هذا السياق يظهر بشكل جلي أن هذا المصدر ناقم على الدخول العثماني للجزائر بسبب الدين الاسلامي المشترك بين الجزائر والدولة العثمانية[64]، وهو نفس الاتجاه الذي تبنته الكتابات الأوروبية الحديثة والمعاصرة والتي اتخذت من إشكالية الدين عاملا في بناء تصوراتها حول

طبيعة التواجد العثماني وطبيعة علاقته مع الجانب الديني سواء في تعامله مع القوى الدينية المحلية أو من ناحية تفاعله مع القضية الأندلسية.

بحيث تطرق "جون ب وولف" إلى الحديث عن الدخول العثماني للجزائر مشيرا له بمصطلح "الاستيلاء"، على اعتبار أن العثمانيين احتلوا الجزائر ولم يمثلوا حسب رأيه حكومة منسجمة وإنما كانت حكومتهم "منسوجة من الأسطورة والخيال تتخللها حقائق مشتتة"[65]، وهذا ما دفعه إلى التساؤل حول تواصل عمليات الاستنجاد بالإخوة بربروس الذين دأب على تسميتهم "القراصنة المشارقة" على الرغم من استيلائهم على السلطة بطريقة عنيفة[66]، غير أنه لم يشر إلى دور العامل الديني الذي لعب دورا في تواصل عمليات الاستنجاد التي أشار لها، وفي نفس السياق فإن العديد من الكتابات الأوروربية تميزت بالنظرة الأوروبية الأحادية، ذلك أنها دعت صراحة إلى عدم الأخذ عن المصادر الإسلامية وشككت في مصداقيتها، وهذا ما تجسد في دعوة "De Grammont" لهذا[67]، وعلى هذا الأساس فإن فهم العلاقة بين السلطة الدينية والسلطة العثمانية انطلاقا من الكتابات الأوروبية يبقى صعبا منهجيا في ظل الصراع الايديولوجي والتدافعات الثقافية التي تشهدها الحقول التاريخية الأوروبية المتأثرة بالصراع الاسلامي المسيحي، وفي ظل الثغرات المعرفية الكبيرة التي ميزت الكتابات الاوروبية في تفسيرها لما اصطلحت عليه بالاسلام المغاربي.

في سياق مغاير لما تميزت به الفترة العثمانية الأولى في الجزائر، والتي عرفت بقوة التحالف السياسي الديني بين السلطتين العثمانية والدينية، فإن بداية القرن الثامن عشر والتي تميزت بالاضطراب الداخلي الناتج عن تداعيات السياسة العثمانية في الجزائر، والتي انعكست سلبا على المجتمع الجزائري، اتخذت بموجبه الاسطوغرافيا موقفا مغايرا لذلك الذي تبنته في حديثها عن المراحل الأولى للفترة العثمانية، بعد أن اتجهت السلطة الدينية إلى فك التحالف بينها وبين السلطة العثمانية.

فأمام تلك المستجدات التي عرفتها الجزائر في فترة الدايات، لم تستطع السلطة الحاكمة المحافظة على وتيرة تعاملها المعهود مع رجال الصوفية، فازداد بذلك التباعد بين السلطتين، مما دفع في نهاية المطاف بزعماء الطرق الصوفية إلى الوقوف بجانب السكان المتذمرين من سياسة العثمانيين، بل قادوهم إلى الثورات والتمردات، حيث جاء في قصيدة من

الشعر الملحون نظمها لكحل بن خلوف، وهو من المنتسبين للصوفية والمعروف بمدائحه الدينية الكثيرة، ما يشير إلى المعاناة الشديدة من السلطة العثمانية:

ربي تحير طه عفـــوه يا جواد انزع على الاسلام همـــومها تبرا
اذهب عليهم الترك جارت المعتـاد بالخيـــــر بالتخيل صدرا[68]

وقد انعكست الثورات التي قادها زعماء الطرق الصوفية على واقع العلاقة بين السلطة الدينية والسلطة العثمانية وانعكس سلبا على واقع علماء الدين الذين تعرضوا لمختلف أشكال التضييق من طرف السلطة السياسية، وهو ما صوره "المزاري بن عودة" من خلال قوله: "واجترأ على العلماء والأولياء والشرفاء والرعية فبان منه الجور والظلم والتعدي، وكثر منه الضلال وهتك المحارم والتردي، وطغى وتجبر وتكبر وكثر منه الفساد والسفك بغير موجب لدماء العباد، ولم يراقب في ذلك خالقه ولم ينظر ليوم المعاد..."[69].

في هذا السياق تذكر "جميلة معاشي" أننا وفي إطار التأريخ للعلاقة بين السلطة العثمانية والأسر الدينية لا يمكن أن نحصر هذه العلاقة فيما اصطلحت عليه بـ "تملق الأسر للحكام ومجاراتهم في أخطائهم"، وذلك من خلال نموذج أسرة الفكون[70]، وما تضمنه مخطوط "منشور الهداية" من تذمر من السلطة العثمانية: "أما بعد فلما رأيت الزمان بأهله تعثر وسفائن النجاة من أمواج البدع تتكسر، وسحائب الجهل قد أظلت، وأسواق العلم كسدت فصار الجاهل رئيسا والعالم في منزلة يدعى من أجلها خسيسا، وصاحب أهل الطريقة قد أصبح وأعلام الزندقة على رأسه لائحة"[71].

إن التغيرات التي طرأت على مسار العلاقة بين السلطة العثمانية والسلطة الدينية، ترجعها "فلة موساوي القشاعي" إلى اشتداد نفوذ العثمانيين داخل المناطق الجبيلة التي كان سكانها خاضعين للعائلات الإقطاعية المحلية[72]، وهذا ما يفسر تقهقر العلاقة بين الحكم العثماني والأسر النافذة التي سوف تتولى إشعال فتيل الثورات في الفترة الأخيرة من الحكم العثماني في الجزائر، ذلك أن السلطة العثمانية حسب رأي "كورين شوفالييه" لم يكن لها انشغالات دينية ولم تسع لتطوير الواقع الثقافي، وإنما قامت بتوظيف الدين بما يضمن استقرار وهدوء البلاد، وهو ما اعتبرته ينم عن سياسة تآخي الديانات[73]، في حين أن واقع إيالة الجزائر في الفترة

الأخيرة أثبت أن للسلطة الدينية القدرة على التأثير على مسار السلطة السياسية على المستويين الإيجابي والسلبي، وقادرة على التفاعل مع النسق الاجتماعي والتأثير عليه سواء عن طريق التحالف مع العثمانيين أو الصراع معهم.

وعلى اعتبار ما دأب الباحثون على التأكيد عليه من خلال دور المداخيل البحرية في عدم اهتمام العثمانيين بدواخل البلاد بالنسبة للنظام الضريبي وعلى هذا الاعتبار فإن الفترة الأولى من الحكم العثماني تميزت بالهدوء مقارنة مع الفترة الأخيرة، في حين أننا أشرنا سابقا لإشكالية المداخيل المتأتية من الداخل وتلك المتأتية من الخارج، لكن تجدر الإشارة إلى موقف الباحثين من تأثير هذه الإشكالية على طبيعة العلاقة بين السلطة الدينية والسلطة العثمانية، حيث يشير كل من "ناصر الدين سعيدوني" و"المهدي بوعبدلي" إلى أن تغير سياسة السلطة العثمانية ولجوئها للقوة في محاولاتها لاخضاع السكان أواخر القرن السابع عشر وتجاهل رأي رجال الدين ساهم في حدوث الاضطرابات واندلاع الثورات وتجدد الانتفاضات في الإيالة، وانطلاقا من هذا فإن تلك الثورات لم تكن ذات طابع وطني أو هدف تحرري، وإنما كانت عبارة عن رد فعل على سياسة الحكام على المستوى المركزي أو على نطاق البايلكات، عكس الثورات التي حدثت أثناء الفترة الاستعمارية والتي كان لها طابع وطني وهدف قومي، رغم أحداثها المحلية ومظاهرها الجهوية[74].

5.خاتمة:

انطلاقا مما سبق يمكن القول أن دور السلطة الدينية والمرابطية في الجزائر خلال الفترة العثمانية لم يكن يعبر فقط عن الحاجة العقائدية، وإنما تعداه إلى دور سياسي واجتماعي، من خلال الأدوار السياسية التي اضطلعت بها السلطة الدينية، لامتلاكها لرأسمال رمزي تعدى تأثير رأسمال العنف، وعلى هذا الأساس إستطاع العثمانيون التحالف مع السلطة الدينية بما يخدم المصالح المشتركة للطرفين، وقد شكلت الرمزية المكانية والزمانية دورا هاما في حدوث هذا التحالف في المرحلة الأولى من التواجد العثماني في الجزائر، وذلك من خلال تفاعل العثمانيين مع القضية الأندلسية بما تقتضيه قواعد الجهاد الذي تبنته القوى الدينية المحلية كعامل مشترك مع العثمانيين الذي مثلوا رمزا للحماية والجهاد ضد المسيحيين، ومن جهة

أخرى شكل الموقع الجيوسياسي عاملا هاما في تفاعل الجزائر مع القضية الأندلسية ومع الصراع الحضاري الديني في المتوسط، وانطلاقا من هذا نجحت السلطة الدينية في تقريب السلطة العثمانية من السكان.

فقد نجح العثمانيون في توظيف السلطة الدينية من خلال التحالف مع القوى الدينية في الجزائر، كدوائر تأثير في المجتمع، بحيث أدركت السلطة العثمانية منذ بدايات تواجدها في الفضاء المغاربي أن ضمان ولاء السلطة الدينية هو ضمان لولاء السكان، على اعتبار أثر العامل الديني على المجتمع الجزائري، ورمزية المؤسسات الدينية في الفكر المغاربي، وعلى هذا الأساس تحالف العثمانيون مع رجال الدين، وأئمة الطرق الصوفية، من خلال توظيف مصطلح الجهاد المتجذر في الفكر المغاربي والذي لا ينفصل تأثيره عن الجهاد الأناضولي في الفكر الشرقي.

في حين أن مسار العلاقة بين السلطة الدينية والسلطة العثمانية ما لبث أن اتجه مع نهاية القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر نحو الانتقال من التحالف إلى الصراع، والذي تجسد في مجموع الثورات الداخلية المؤطرة من طرف السلطة الدينية في ظل توجه السياسة العثمانية نحو الإضرار بمصالح الشعب ومصالح السلطة الدينية في علاقتها مع البنى الاجتماعية، لتعبر تلك الثورات على الرغم من تأطيرها من طرف الدوائر الدينية عن الحاجة الاجتماعية والاقتصادية والرغبة في التغيير الذي لم يخرج عن نطاق الجهوية.

وقد عبرت الاسطوغرافيا عن موقفها من سياسية التحالف والصراع بين السلطة الدينية والسلطة العثمانية بما يخدم توجهاتها الايديولوجية والمعرفية، فمنها ما عبر عن حاجة السلطة العثمانية لإضفاء الشرعية على حكمها، ومنها ما عبر عن المصالح المشتركة بين السلطتين، وانطلاقا مما سبق يمكن القول أن الوضع التاريخي للجزائر في الفترة العثمانية لم ينفصل في تأثيره عن الفترات السابقة كإستمرارية للرواسب السياسية والدينية والتقاليد السوسيوسياسية التي تحكمها الرمزية الدينية وعناصر الشرف والبركة، ولم تخرج الجزائر عن نطاق ثنائية السلطة من خلال ما ميز الفترة العثمانية من تحالف بين السلطة الدينية والسلطة الزمنية، وكذا الصراع بينهما.

6. قائمة المراجع:

1. أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1998).
2. أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج2، (بيروت: دار الغرب الاسلامي، 1998).
3. أحمد عبيد، التأريخ الجزائري تقييم ونقد حالة الجزائر العثمانية، مجلة إنسانيات، المركز الوطني للبحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، الجزائر، ع47-48، جانفي-جوان، 2010.
4. أرزقي شويتام: المجتمع وفعالياته في العهد العثماني 1519-1830، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2005-2006.
5. الآغا بن عودة المزاري: طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر وإسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن التاسع عشر، ج1، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، د س).
6. ألفرد بل: الفرق الاسلامية في الشمال الافريقي من الفتح العربي حتى اليوم، (بيروت: دار الغرب الاسلامي، 1981).
7. جمال قنان: نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث 1500-1830، (الجزائر: وزارة المجاهدين، 1987).
8. جميلة معاشي: الأسر المحلية الحاكمة في بايلك الشرق الجزائري من القرن 16م إلى 19م، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2015).
9. جون ب وولف: الجزائر وأوروبا 1500-1830، (الجزائر: عالم المعرفة، 2009).
10. حسين بن رجب شاوش ابن المفتي: تقييدات ابن المفتي في تاريخ بشوات الجزائر، (الجزائر: دار بيت الحكمة، 2009).
11. الحسين بن محمد الورثلاني: نزهة الأنظار في فضل علم التاريخ والأخبار، (الجزائر: مطبعة بيير فونتانا الشرقية، 1908).
12. حليم سرحان: تطور صناعة السفن الحربية على عهد العثمانيين (1514-1830)، من خلال المصادر التاريخية والأثرية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2007-2008.
13. حمدان بن عثمان خوجة: المرآة، (الجزائر: منشورات ANEP، 2005).
14. حنيفي هلايلي: أبحاث ودراسات في التاريخ الأندلسي الموريسكي، (الجزائر: دار الهدى، 2010).
15. حنيفي هلايلي، ثنائية توظيف المصادر المحلية والأوروبية في كتابة تاريخ الجزائر أثناء العهد العثماني من خلال تجربتي دوفولكس ودي غرامون، مجلة الحوار المتوسطي، الجزائر، المجلد1، ع1، 2009.

16. دلندة الأرقش وآخرون: المغرب العربي الحديث من خلال المصادر، (د ب: مركز النشر الجامعي ميدياكوم، 2003).
17. صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي 1514-1830، (الجزائر: دار هومه، 2012).
18. الطيب العماري، الزوايا والطرق الصوفية بالجزائر التحول من الديني إلى الدنيوي ومن القدسي إلى السياسي دراسة أنثروبولوجية، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، ع15، جوان 2014.
19. عبد الحميد بن أبي زيان بن اشنهو: دخول الأتراك العثمانيين إلى الجزائر، (الجزائر: دار الطباعة الشعبية للجيش، 1972).
20. عبد السلام فيلالي: الجزائر الدولة والمجتمع، (الجزائر: دار الوسام العربي، 2014).
21. عبد الكريم الفكون: منشور الهداية في كشف حال من ادعى العلم والولاية، (بيروت: دار الغرب الاسلامي، 1987).
22. فلة موساوي القشاعي: النظام الضريبي بالريف القسنطيني أواخر العهد العثماني 1771-1837، (الجزائر: القافلة للنشر والتوزيع، 2015).
23. كورين شوفاييه: الثلاثون سنة الأولى لقيام دولة مدينة الجزائر 1510-1541، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007).
24. لخضر بوطبة، غابات منطقتي بجاية وجيجل ودورها في تدعيم قوة الاسطول الجزائري في العهد العثماني، المجلة التاريخية الجزائرية، جامعة المسيلة، ع5، ديسمبر.
25. مارمول كارفخال: إفريقيا، ج1، (الرباط: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، 1984).
26. مجهول: كتاب غزوات عروج وخير الدين، (الجزائر: المطبعة الثعالبية، 1934).
27. محفوظ قداش، الجزائر في العهد التركي، مجلة الأصالة، الجزائر، ع52، 1977.
28. محمد السعيد عقيب، دور الإخوة بربروسا في تثبيت الوجود العثماني بالجزائر، مجلة البحوث والدراسات، الجزائر، ع13، 2012.
29. محمد بن محمد عبد الرحمن الجيلالي بن رقية التلمساني: الزهرة النائرة فيما جرى في الجزائر حين أغارت عليها جنود الكفرة، (الجزائر: أوراق ثقافية، 2017).
30. محمد دراج: الدخول العثماني إلى الجزائر ودور الإخوة بربروس (1512-1543)، (الجزائر: الأصالة للنشر، 2015).
31. محمد شاطو، السلطة العثمانية في الجزائر وعلاقتها بالطرق الصوفية 1792-1830، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، الجزائر، ع3، ديسمبر، 2008.

32. ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي: الجزائر في العهد العثماني، (الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984).
33. ناصر الدين سعيدوني: ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، (الجزائر: دار البصائر، 2012).
34. نبيل بومولة، صفحات من تاريخ بجاية في العهد العثماني (إمارة المقرانيين في القرن 16م)، (الجزائر: دار هومه، 2013).
35. نور الدين بودربالة: العائلات النافذة في بايلك الغرب 1792-1830، مقاربة اجتماعية وسياسية، رسالة دكتوراه، جامعة معسكر، 2018-2019.
36. نيقولاي إيفانوف: الفتح العثماني للأقطار العربية 1516م-1574م، (بيروت: دار الفارابي، 1988).
37. Berbrugger.A, Notes relatives à la révolte de Ben Sakheri, Revue africaine, N°59, 1866.
38. Devoulx.A, Le registre des prises maritimes traduction d'un document authentique et inédit concernant le partage des captures amenées par les corsaires algériennes, (Alger : Typographie A. Jourdan, 1872).
39. Feraud.CH, Histoire des villes de la province de constantine, Bougie, (Constantine : Lithographie, L.R Nolet, 1869).
40. Féraud.L.C, Exploitation des forêts de la karasta dans la kabilie orientale sous la domination turque, revue africaine, N°71, 1868.
41. Haedo.F.D : Topographie et histoire général d'Alger, traduit par Monnereau et Berbrugger en 1870, (Imp à Valladolid :1612).
42. Ladjal Tarek, Bensaid Benaouda, A cultural analysis of Ottoman Algeria (1516-1830), The North-South Mediterranean progress gap, produced and distributed by IAIS, Malaysia, October, 2014.
43. Père Dan : Histoire de barbarie et de ses corsaires des royaumes et des villes d'Alger de Tunis de Salé et de Tripoly, (Paris : Imp Ordinaire du roi, 1646).
44. Vayssettes. E, Histoire de Constantine sous la domination turque de 1517-1837, (Constantine : Média-Plus, 2010).
45. Venture De Paradis, Alger au XVIIIe siècle, édité par E.Fagman, (Alger : typographie adolphe jourdan, 1898).

7. هوامش:

(1)- محمد بن محمد عبد الرحمن الجيلالي بن رقية التلمساني: الزهرة النائرة فيما جرى في الجزائر حين أغارت عليها جنود الكفرة، ضبط وتعليق: خير الدين سعيدي الجزائري، أوراق ثقافية، الجزائر، ط1، 2017، ص107.
(2)- محمد دراج: الدخول العثماني إلى الجزائر ودور الإخوة بربروس (1512-1543)، الأصالة للنشر، الجزائر، ط3، 2015، ص265.
(3)- حسين بن رجب شاوش ابن المفتي: تقييدات ابن المفتي في تاريخ بشوات الجزائر، جمعها فارس كعوان، دار بيت الحكمة، الجزائر، ط1، 2009، ص80.
(4)- محمد دراج، المرجع السابق، ص266.
(5)- حنيفي هلايلي: أبحاث ودراسات في التاريخ الأندلسي الموريسكي، دار الهدى، الجزائر، د ط، 2010، ص21-22.
(6)- محمد السعيد عقيب، دور الإخوة بربروسا في تثبيت الوجود العثماني بالجزائر، مجلة البحوث والدراسات، الجزائر، ع13، 2012، ص198-199.
(7)- جميلة معاشي: الأسر المحلية الحاكمة في بايلك الشرق الجزائري من القرن 16م إلى 19م، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د ط، 2015، ص35-38.
(8)- نبيل بومولة، صفحات من تاريخ بجاية في العهد العثماني (إمارة المقرانيين في القرن 16م)، دار هومه، الجزائر، د ط، 2013، ص73.
(9)- Ladjal Tarek, Bensaid Benaouda, A cultural analysis of Ottoman Algeria (1516-1830), The North-South Mediterranean progress gap, produced and distributed by IAIS, Malaysia, October, 2014, p567.
(10)- جميلة معاشي، المرجع السابق، ص123-124..
(11)- مجهول: كتاب غزوات عروج وخير الدين، إعتنى بتصحيحه وتعليق حواشيه: نور الدين عبد القادر، المطبعة الثعالبية، الجزائر، د ط، 1934، ص41.
(12)- محمد دراج، المرجع السابق، ص404.
(13)- مجهول، كتاب غزوات عروج وخير الدين، المصدر السابق، ص47-56.
(14)- الطيب العماري، الزوايا والطرق الصوفية بالجزائر التحول من الديني إلى الدنيوي ومن القدسي إلى السياسي دراسة أنثروبولوجية، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، ع15، جوان 2014، ص124.
(15)- عبد السلام فيلالي: الجزائر الدولة والمجتمع، دار الوسام العربي، عنابة، الجزائر، ط1، 2014، ص103.

(16)- Féraud.L.C, Exploitation des forêts de la karasta dans la kabilie orientale sous la domination turque, revue africaine, N°71, 1868, p381-382.

(17)- لخضر بوطبة، غابات منطقتي بجاية وجيجل ودورها في تدعيم قوة الاسطول الجزائري في العهد العثماني، المجلة التاريخية الجزائرية، جامعة المسيلة، ع5، ديسمبر، 2017، ص42-43.

(18)- حليم سرحان: تطور صناعة السفن الحربية على عهد العثمانيين (1514-1830)، من خلال المصادر التاريخية والأثرية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص57.

(19)- لخضر بوطبة، المرجع السابق، ص43.

(20)- حليم سرحان، المرجع السابق، ص57.

(21)- أحمد عبيد، التأريخ الجزائري تقييم ونقد حالة الجزائر العثمانية، مجلة إنسانيات، المركز الوطني للبحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، الجزائر، ع47-48، جانفي-جوان، 2010، ص64.

(22)- عبد السلام فيلالي، المرجع السابق، ص103-104.

(23)- نور الدين بودربالة: العائلات النافذة في بايلك الغرب 1792-1830، مقاربة اجتماعية وسياسية، رسالة دكتوراه، جامعة معسكر، 2018-2019، ص169.

(24)- أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج2، دار الغرب الاسلامي، بيروت، ط1، 1998، ص254.

(25)- جميلة معاشي، المرجع السابق، ص237.

(26)- نور الدين بودربالة، المرجع السابق، ص170.

(27)- جميلة معاشي، المرجع السابق، ص238.

(28)- نفسه، ص240.

(29)- نفسه، ص244.

(30)- أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1998، ص459.

(31)-Vayssettes. E, Histoire de Constantine sous la domination turque de 1517-1837, Média-Plus, Constantine, 2010, p98.

(32)- حمدان بن عثمان خوجة: المرآة، تقديم وتعريب وتحقيق: محمد العربي الزبيري، منشورات ANEP، الجزائر، د ط، 2005، ص18.

(33)- لتفاصيل أكثر حول أهم القبائل والأعراش التي كانت تمارس نشاطها التجاري مع الفرنسيين وكانت تتسوع من الباستيون، ينظر الوثيقة الخاصة بـ "الأعراش التي تتسوق من الباستيون"، المحفوظة في أرشيف الخارجية الفرنسية A.E.P/M.D،

والتي تطرق لعرضها "جمال قنان"، ينظر: جمال قنان: نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث 1500-1830، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الجزائر، 1987، ص88-91.

(34)- صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي 1514-1830، دار هومه، الجزائر، د ط، 2012، ص121.

(35)- Vayssettes.E, opcit, p72.

(36)- ابن المفتي، المصدر السابق، ص50-51.

(37)- Berbrugger.A, Notes relatives à la révolte de Ben Sakheri, RA, N°59, 1866, p345.

(38)- الحسين بن محمد الورثلاني: نزهة الأنظار في فضل علم التاريخ والأخبار، تحقيق وتقديم: محمد بن أبي شنب، مطبعة بيير فونتانا الشرقية، الجزائر، د ط، 1908، ص75.

(39)- أرزقي شويتام: المجتمع وفعالياته في العهد العثماني 1519-1830، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص178.

(40)- عبد السلام فيلالي، المرجع السابق، ص82.

(41)- دلندة الأرقش وآخرون: المغرب العربي الحديث من خلال المصادر، مركز النشر الجامعي ميدياكوم، د ط، د ب، 2003، ص218.

(42)- حمدان خوجة، المرجع السابق، ص74.

(43)- ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي: الجزائر في العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، د ط، 1984، ص38.

(44)- Devoulx.A, Le registre des prises maritimes traduction d'un document authentique et inédit concernant le partage des captures amenées par les corsaires algériennes, Typographie A. Jourdan, Alger, 1872, p70-71.

(45)- De La croix, Description abrégée de la ville d'Alger, p17. نقلا عن: أرزقي شويتام، المجتمع الجزائري وفعالياته، المرجع السابق، ص158.

(46)- Haedo.F.D : Topographie et histoire général d'Alger, traduit par Monnereau et Berbrugger en 1870, Imp à Valladolid en 1612, p220.

(47)Père Dan :Histoire de barbarie et de ses corsaires des royaumes et des villes d'Alger de Tunis de Salé et de Tripoly, Imp Ordinaire du roi, Paris, 2eme éd, 1646, p83.

(48)- Venture De Paradis, Alger au XVIIIe siècle, édité par E.Fagman, typographie adolphe jourdan, Alger, 1898, p145.

(49)- دلندة الأرقش وآخرون، المرجع السابق، ص47.
(50)- ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص39.
(51)- نفسه، ص39.
(52)- نور الدين بودربالة، المرجع السابق، ص174-175.
(53)-عبد الحميد بن أبي زيان بن اشنهو: دخول الأتراك العثمانيين إلى الجزائر، دار الطباعة الشعبية للجيش، الجزائر، د ط، 1972، ص144-145.
(54)- محمد دراج، المرجع السابق، ص406.
(55)- سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، المرجع السابق، ص210.
(56)- محفوظ قداش، الجزائر في العهد التركي، مجلة الأصالة، الجزائر، ع52، 1977، ص10-11.
(57)- ناصر الدين سعيدوني: ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، دار البصائر، الجزائر، د ط، 2012، ص244.
(58)- Feraud.CH, Histoire des villes de la province de constantine, Bougie, Lithographie, L.R Nolet, Constantine, 1869, p201.
(59)- نيقولاي إيفانوف: الفتح العثماني للأقطار العربية 1516م-1574م، تر: يوسف عطا الله، مراجعة: مسعود ضاهر، دار الفارابي، بيروت، ط1، 1988، ص99.
(60)- ألفرد بل: الفرق الاسلامية في الشمال الافريقي من الفتح العربي حتى اليوم، تر: عبد الرحمن بدوي، دار الغرب الاسلامي، بيروت، د ط، 1981، ص425-428.
(61)- بودربالة نور الدين، المرجع السابق، ص165.
(62)- دلندة الأرقش، المرجع السابق، ص47.
(63)- Feraud, Exploitation… opcit, p36.
(64)- مارمول كارفخال: إفريقيا، ج1، تر: محمد حجي وآخرون، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرباط، د ط،1984، ص8-9.
(65)- جون ب وولف: الجزائر وأوروبا 1500-1830، ترجمة وتعليق: أبو القاسم سعد الله، عالم المعرفة، الجزائر، د ط، 2009، ص21.
(66)- نفسه، ص31.
(67)- حنيفي هلايلي، ثنائية توظيف المصادر المحلية والأوروبية في كتابة تاريخ الجزائر أثناء العهد العثماني من خلال تجربتي دوفولكس ودي غرامون، مجلة الحوار المتوسطي، الجزائر، المجلد1، ع1، 2009، ص08.
(68)- محمد شاطو، السلطة العثمانية في الجزائر وعلاقتها بالطرق الصوفية 1792-1830، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، الجزائر، ع3، ديسمبر، 2008، ص165.

(69)- الآغا بن عودة المزاري: طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر وإسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن التاسع عشر، ج1، تح: يحيى بوعزيز، دار الغرب الإسلامي، بيروت، د س، د ط، ص350.
(70)- جميلة معاشي، المرجع السابق، ص245.
(71)- عبد الكريم الفكون: منشور الهداية في كشف حال من ادعى العلم والولاية، تقديم وتحقيق وتعليق: أبو القاسم سعد الله، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، د ط، 1987، ص31-32.
(72)- فلة موساوي القشاعي: النظام الضريبي بالريف القسنطيني أواخر العهد العثماني 1771-1837، القافلة للنشر والتوزيع، الجزائر، د ط، 2015، ص189.
(73)- كورين شوفالييه: الثلاثون سنة الأولى لقيام دولة مدينة الجزائر 1510-1541، تر: جمال حمادنة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د ط، 2007، ص72.
(74)- ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص36.